صعوبة استيراد المواد الخام ، توقف الانتاج في الضفة ، تولدت حالة من البطالة الواسعة اول الامر . ولكن بما أن الانتاج الزراعي استمر على حاله بعد الحرب كانت الصناعات المرتبطة به هي السباقة في العودة الى العمل بسرعة مثل معامل توضيب البندورة والفاكهة ، بالاضافة الى معاصر الزيت في نابلس وشركة العازارية لصنع السجائر. من ناحية اخرى بقيت السياحة متوقفة في الضفة ، باستثناء القدس ، بسبب اوضاع الامن المضطربة وفرض حظر التجول وغياب السواح من البلدان العربية الاخرى ، بالاضافة الى الاوامر التي تمنع الاسرائيليين من البقاء في الضفة الغربية لمدة تتجاوز ٤٨ ساعة . مع ذلك تمكنت بعض الصناعات السياحية من العودة ببطء الى الانتاج مثل شركة الخليل للزجاج وشركة هدايا بيت لحم التي أخذت تتعامل مع السياح الاتين من اسرائيل . كذلك عادت المعامل التالية الى الانتاج : معمل نابلس للمياه الغازية ، معمل البلاستيك في بيت ساحور ، معمل رام الله للشوكولاتة ، وصناعة المفروشات في بيت لحم . ولم تتمكن هذه المعامل من العودة الى الانتاج الا بعد حصولها على المواد الخام اللازمة من التركات الاسرائيلية(١٧). غير ان اسعار هذه المواد الآتية من اسرائيل بالاضافة الى الرسوم الجمركية المفروضة عليها رفعا الى حد كبير نفقات الانتاج . اما قطاع البناء الذي كان يوظف قبل الحرب ١١ بالمئة من اليد العاملة وكان يستوعب ٨٠ بالمئة من كل التوظيفات المالية ، فقد بقي راكدا نسبيا لاسباب عديدة منها اغلاق البنوك والاوضاع غير المستقرة عامة .

وكما هو متوقع ارسلت وزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية ممثليها الى الضفة الغربية لدراسة الاوضاع الاقتصادية السائدة فيها ، كما فتحت مكاتب فرعية لها في المدن الرئيسية (وسلمتها الى موظفين محليين) مهمتها تسهيل الربط بين عملية الانتاج في الضفة والاقتصاد الاسرائيلي . وقد كانت اول الخطوات بهذا الاتجاه جعل الانتاج في المنطقة المحتلة يعتمد من اساسه على الاقتصاد الاسرائيلي وعلى التسويق الاسرائيلي . لذلك انشأت حكومة الاحتلال صندوقا رأسماله مليون ليرة اسرائيلية لاحياء النشاط الاقتصادي في القدس كما منحت الضفة الغربية ٣،٥ مليون ليرة اسرائيلية لنفس الهدف(١٨) وفي حزيران ١٩٦٨ سمحت سلطات الاحتلال بتقديم قرض بمبلغ ٦٠٠،٠٠٠ ليرة اسرائيلية الى بيت لحم لاتمام مركز تجاري هناك ، وفي تشرين الاول ١٩٦٨ قدمت قرضا بمبلغ ٢٠٠،٠٠٠ ليرة اسرائيلية بفائدة ٦ بالمئة لمدة ٦ سنوات الى مدينة نابلس من اجل ادخال تحسينات على الكهرباء وشبكة مياه الشرب والمجارير والطرقات(١٩). كما اقامت هذه الوزارة معرضا تجاريا يمثل حوالي ١٠٠ شركة اسرائيلية وجعلته يطوف في مدن الضفة الغربية في ربيع ١٩٦٨ كجزء من حملتها للتسلل الى اقتصاديات الضفة من الداخل والهيمنة عليها ، كما دعت ٣٠٠ من السكان العرب الى زيارة معرض حزيران التجاري في تل ابيب . في الواقع ذهبت اسرائيل الى ابعد من ذلك في تثبيت وضعها في الضفة الغربية ضمن اطار خطتها العامة الرامية الى اخضاع الضفة اقتصاديا اخضاعا تدريجيا للمصالح الاسرائيلية حتى اذا جاءت المناسبة الملائمة لدمجها في اسرائيل يكون كل شيء قد أعد لذلك بصورة مسبقة . على سبيل المثال انفقت مديرية الاشغال العامة التابعة لوزارة العمل (في الفترة الواقعة بين حزيران ١٩٦٧ وآذار ١٩٦٨) مبلغ ١١ مليون ليرة اسرائيلية على تصليح الطرقات في الضفة الغربية ولا يشمل هذا المبلغ نفقات تحسين الطرقات الموجودة وتوسيعها فحسب بل يشمل ايضا شق طرق جديدة بما في ذلك الطرق الموصلة الى المستعمرات الاسرائيلية في منطقة عتسيون وعلى طرف نهر الاردن . وقد تم وضع الخطط اللازمة لانشاء طريق دولية طولها ٣٧٠ ميلا تمتد من جبل الشيخ في مرتفعات الجولان باتجاه الجنوب على الجانب الغربي من نهر الاردن والبحر الميت حتى تصل الى ايلات . ومع حلول عام ١٩٧٠ كانت السلطات الاسرائيلية قد قطعت شوطا بعيدا في شق الطريق الواقعة الى جنوب شرم الشيخ في صحراء سيناء(٢٠). ولا يخفى على القارىء ما لشبكة الطرقات الجيدة والحديثة من اهمية استراتيجية قصوى خاصة بالنسبة لاسرائيل التي تعتمد على الحرب الصاعقة والحركة السريعة في اسلوب قتالها . وقد استخدمت اسرائيل اليد العاملة العربية في انجاز هذه الاعمال(٢١).

في تموز ١٩٦٨ اخذت سلطات الاحتلال تستورد العمال العرب من الضفة الغربية الى اسرائيل كعمال مياومين بالرغم عن ان مؤسسة التخطيط الاقتصادي الاسرائيلي كانت قد اعترضت على مثل هذا الاجراء قبل سنة بحجة انه سيزيد من حدة مشكلة البطالة في اسرائيل(٢٢). لكن يبدو انه بعد